# تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي ( تركيا، لبنان ، الأردن)

**د. دخالة مسعود /أستاذ محاضر أ**
**الطالبة: ليلى مسالي / طالبة دكتوراه ل م د**
**كلية العلوم السياسية**
**جامعة قسنطينة03– صالح بوبنيدر**

**الملخص:**

يتناول هذا المقال تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي: تركيا ولبنان والأردن، وذلك من خلال كشف أوضاعهم المعيشية في تلك الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يحاول التطرق بعد ذلك إلى تداعيات أزمة اللاجئين السوريين السياسية والأمنية على تلك الدول من حيث انعكاسها على الوضع الأمني والسياسي لتلك الدول، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة أساسا في التأثير على الوضع الاقتصادي لتلك الدول التي هي في الأساس تعيش أزمات اقتصادية، وتهديد أمنها القومي والمجتمعي من خلال إحداث خلل في التوازن الديمغرافي الاثني والطائفي.

**الكلمات المفتاحية:** اللاجئين، الجوار الجغرافي، التداعيات.

## Abstract

In this paper we try to analyse the crisis created by the flows of Syrian refugees to neighboring countries, namely Turkey, Lebanon and Jordan, through a detailed description of their living conditions in the camps installed for them.
Healthcare and schooling provided are the main object of study as well as the repercussion such presence and conditions have on the security situation of the host countries.
We also try to identify the effects the long stay of the large number of refugees have on the social fabric of the receiving countries and the economic burden they impose on their societies which are facing hard economic problems.

**Keywords**: Refugees, neighboring countries, Repercussion.

**مقدمة:**

تعد مشكلة اللاجئين من بين أعقد القضايا التي تشغل الساحة الدولية، وذلك نتيجة لتأثيراتها المختلفة على استقرار الدول المستضيفة سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا خصوصا إذا كانت تلك الدول لا تملك الموارد اللازمة للتكفل ورعاية اللاجئين. وقد أضحت قضية اللاجئين السوريين في دول الجوار الجغرافي من بين أبرز القضايا العالمية والتي نتجت عن تأزم الأوضاع السياسية واندلاع حرب أهلية بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية، وكل ذلك أدى إلى موجة غير مسبوقة من النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة وبالخصوص تركيا ولبنان والأردن، وهذا ما انعكس على تلك الدول وخلف مجموعة من التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من جراء التكلفة والصعوبات التي توجها تلك الدول من اجل احتواء تلك الأزمة، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)؟ وكيف انعكست وأثرت تلك الأزمة على تلك الدول سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا؟**

**أولا: مفهوم اللجوء وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:**

**1- تعريف اللجوء:**

اللجوء لغة من لجأ يقال لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال لجأت إلى فلان أي استندت إليه واعتضت به ولجأ من فلان إذا أعدلت عنه إلى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد ، ويقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم وألجأه إلى الشيء أي اضطر إليه[1].

أما اصطلاحا فيعرف معهد القانون الدولي اللجوء على انه الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية، فالهدف من اللجوء إذن هو إنقاذ حياة أو حرية أشخاص يعتبرون أنفسهم عن صواب أو عن خطأ مهددين في بلادهم[2].

ويمكن تعريف اللجوء على انه الحماية القانونية التي تمنحها دولة في مواجهة أعمال دولة أخرى وان يتم داخل أماكن معينة ، إما إقليم الدولة ، وإما مكان آخر تابع لها في الخارج ولا تمنح هذه الحماية إلا لأجنبي توفر فيه صفات تميزه عن باقي الأجانب بحيث ينطبق عليه وصف لاجئ طبقا لقانون الدولي[3].

**2- تعريف اللجوء في الاتفاقيات الدولية والاقليمية:**

إن تعريف اللاجئ وفهم أساليب التعامل معه مهم جدا وهو بصورة عامة من المسائل الصعبة لعدم وجود تعريف عام له، فتعريفه يختلف باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها اللاجئ وتتمثل أهم تعاريف اللاجئ فيما يلي:.

أ- **حسب الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين لعام 1951** : جاء في هذه الاتفاقية أن اللاجئ هو من يتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه السياسي أو فئاته الاجتماعية أو آرائه السياسية ، إضافة إلى الحروب وخوفه من البقاء في بلده ورغبته في النزوح إلى دولة أخرى[4].

ب- **حسب اتفاقية جنيف الرابعة** : عرفت اتفاقية جنيف اللاجئ على أنه ذلك الشخص الذي فر من وطنه خوفا من تعرضه للتعذيب والاضطهاد من طرف حكومة دولته بسبب معارضته لسياساتها الداخلية أو بسبب معتقداته الدينية[5].

ج- **حسب منظمة الوحدة الإفريقية** : عرفت منظمة الوحدة الإفريقية اللاجئ على أنه كل شخص أجبر على ترك مكان إقامته المعتاد للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته وذلك بسبب العدوان أو الاحتلال الخارجي أو أية أحداث خلت بالنظام العام[6].

د- **حسب جامعة الدول العربية:** عقد مجلس وزراء جامعة الدول العربية اجتماعا لمناقشة مسألة اللجوء واللاجئين في الوطن العربي في مارس عام 1994 خاصة بعد أزمات اللجوء التي عرفتها المنطقة مرورا بالحرب العراقية و الحرب اليمنية وصولا إلى حرب الصومال ولبنان ، الأمر الذي توج بإقرار الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين في 27 مارس عام 1994 ، وقد أضافت هذه الاتفاقية أسباب أخرى للجوء في تعريفها للاجئ من ضمنها الكوارث الطبيعية وهو ما أكدته المادة الأولى من هذه الاتفاقية : " يعتبر لاجئا كل شخص يلجأ مضطرا إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو لاحتلاله له أو السيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلد أو جزء منه".

**3- علاقة اللجوء بالمفاهيم الأخرى المشابهة له:**

يرتبط مفهوم اللجوء بمجموعة من المفاهيم الأخرى المشابهة له منها:

أ- **الاستجارة:** وتعني طلب الأمن قال تعالى "وإن أحد استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون"[7]، والجار والمجير هو الذي يمنعك ويجيرك، يقال استجار من فلان أي أجاره عنه، ويقال أيضا أجاره الله من العذاب أي أنقذه.

ب- **النزوح:** هو إجبار وإكراه مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها أو في ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها، وإشراف الدولة نفسها أو الجماعة التابعة لها أو الجماعات الأخرى الأقوى في مسعى لتطهير يقوم على أساس عرقي أو ديني أو قومي[8].

**ج-الهجرة:** الهجرة هي انتقال شخص من مكان إلى آخر وقد يجبر على المغادرة لأنه خائف أو بحاجة ماسة لضمان سلامته و ينتقل طواعية لبلد آخر ، والمهاجر يتمتع بحقوق إنسانية كغيره من الأشخاص مثل الحق في الحياة والحق في المستوى المعيشي[9]، وتميز الهجرة عن اللجوء في اختلاف حقوق واجبات الأشخاص في كل منهما، فاللاجئ هو شخص بأمس الحاجة لحماية الدولية بعد أن فقد حماية البلد الذي يحمل جنسيته على عكس المهاجر.

**ثانيا:أوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن):**

يعيش ملايين اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية كلاجئين في دول الجوار الجغرافي، حيث وفرت كل دولة لهم مجموعة من الحاجات الأساسية كالمأوى عن طريق إقامة مجموعة من المخيمات رغم أن البعض منهم فضل العيش خارج المخيمات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والسكن والتعليم وغيرها من متطلبات الحياة وذلك بناء على القوانين الداخلية لكل دولة وقدراتها المتاحة.

**1- أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا:**

عند دراسة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا يمكن تقسيمهم إلى قسمين هما:

أ- اللاجئون السوريون المقيمون بالمخيمات: وتديرها في تركيا رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ على عكس باقي الدول التي تقوم فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتمتاز تلك المخيمات بالمستوى الجيد من حيث التنظيم وتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية والأمن وتنظيم المساحات بها، بالإضافة إلى توفر الإمكانيات التعليمية وغيرها مقارنة بالمخيمات الأخرى.

ب- اللاجئون السوريون المقيمون خارج المخيمات: حيث يعيش عدد كبير من السوريين المقيمين بتركيا خارج المخيمات، وأثبتت الإحصائيات أن الرقم الحقيقي يتجاوز العدد الرسمي المعلن، والى جانب هذا يتواجد السوريون في مدن الشريط الغربي مثل مرسين وقونية وكذلك المدن الشرقية مثل باطمان وشيرناك، ومع مرور الوقت انتشروا في المدن الكبرى والتي تأتي في مقدمتها اسطنبول وانقرا بنسب متفاوتة[10].

وبالنسبة لتوفير الغذاء للاجئين السوريين فقد عملت الحكومة التركية على توزيع الحصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر وأرز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل مخيم كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية والتي قدرت ب200 ليرة تركية للعائلة، كما يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإعانات على اللاجئين، بالإضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية التركية[11].

وفيما يخص النظام التعليمي للأطفال اللاجئين السوريين فقد بلغت نسبة التحاقهم 80% في المخيمات أما خارج المخيمات فقد بلغت 27% ، ويدرس الطلاب السوريون في مراكز الإيواء 3 حصص لتعلم اللغة التركية

في الأسبوع ، وعلى السوريين الراغبين في الالتحاق بالجامعات التركية إتقان مستوى C1 إذ من الصعب قبولهم بدون إجادتهم للغة التركية[12].

ويشترك في مهمة تعليم اللاجئين السوريين جهات فاعلة تؤدي أدوارا عدة في مجال توفير التعليم والمرافق واللوازم المدرسية، وتامين المعلمين وتدريبهم والمراقبة والإشراف وتقديم المعلومات، ووضع السياسات وتامين الموارد والعمليات الداعمة، وتقع هذه المسؤولية على عاتق الأمم المتحدة والحكومة المحلية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية واللاجئين أنفسهم.

أما فيما يخص النظام الصحي وتكاليف علاج اللاجئين السوريين في تركيا فهناك بعض المستوصفات والنقاط الطبية داخل المخيمات وفي الحالات الطارئة هناك سيارات إسعاف تقوم بنقل المرضى إلى المستشفيات، والوضع بكل مخيم يختلف عن الآخر بحسب الطبيعة الجغرافية، فهناك مخيمات في الجبال شمالا وأخرى في المناطق الصحراوية حيث تنتشر العقارب و الرمال التي تؤثر على كبار السن والأطفال ، في حين تكون التدفئة والكهرباء شبه منعدمة في الشتاء في بعض المخيمات والتكيف في الصيف،وبالنسبة للمشافي يتم استقبال الجرحى والمصابين القادمين من سوريا في المشافي التركية مجانا سواء في مستشفى أنطاكيا الوطني أو مستشفى الريحانية الحكومي[13].

وفيما يخص العمل ففي تاريخ 15 جانفي 2016 صدر القانون المنظم لعمل السوريين المسجلين تحت نظام الحماية المؤقتة في تركيا بالقرار الجمهوري رقم 8375 لعام 2016 ، وقد حدد القانون نسبة العاملين الأجانب بأنها ستكون متفاوتة حسب القطاعات والوظائف الشاغرة (نظام العمل الديناميكي)،وفي كل الأحوال فان نسبة العاملين الأجانب بما فيهم السوريين لا يجب تتجاوز 10%.

**2- أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان:**

على الرغم من عدم إنشاء الحكومة اللبنانية لمخيمات رسمية للاجئين السوريين إلا انه يوجد عدد من المخيمات التي نذكر منها:

أ- منطقة طرابلس(ابوسمرة) وفيه حوالي 67% من إجمالي النازحين، وتتولى تنسيقية لبنان لدعم الانتفاضة مع جمعية الإرشاد والإصلاح مهمة الإغاثة على الصعيد الطبي والغذائي.

ب- منطقة وادي خالد و القرى المجاورة لها والتي تضم 6 ألاف عائلة.

ج- منطقة عكار والقرى المحيطة ويبلغ عدد العائلات السورية في منطقة عكار حوالي 10 ألاف عائلة والأغلبية الساحقة من حمص والريف الشمالي.

د- منطقة عرسال واغلب المتواجدين في عرسال تم دخولهم بطريقة غير شرعي واغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال، وحسب وصف اللاجئين السوريين في عرسال فان مشقة الطريق من سوريا إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هروب الناس اذ يستغرق الطريق اكثر من 14 ساعة مشيا على الأقدام، إضافة إلى أن اغلب الجرحى يصلون وهم في حالة سيئة[14].

وفيما يخص الرعاية الصحية فمنذ اندلاع الأزمة السورية تلقى ما يزيد عن 34122 لاجئ سوري خدمات الرعاية الصحية الأولية، كما دخل 6285 سوري المستشفيات ، واستفاد 7600 آخرون من دورات التوعية الصحية ، كما أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل من اجل مكافحة الجوع مشروعات في جنوب لبنان وشرقه وشماله، تهدف إلى تحسين أحوال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أماكن إيواء اللاجئين، ويأتي هذا في أعقاب أعمال التقييم المكثفة لتلك الأماكن التي كشفت عدم كفاية معايير المياه، فضلا عن التقارير الصادرة بشان مخاطر عدوى الأمراض الناتجة عن المياه مثل السل[15].

أما فيما يخص الوضع التعليمي فان نسبة الطلاب تشكل 60% من اللاجئين السوريين تقريبا ، وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان أنها ستسمح لأطفال اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الرسمية اللبنانية وهذا ما شكل استحسانا لدى اللاجئين السوريين، كما شكل دافعا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة والمجلس الدنمركي للاجئين للعمل بشكل جاد مع الحكومة اللبنانية لتنظيم وتوفير المدارس الخاصة باللاجئين، وقد اجتمعت مع مديري المدارس اللبنانية لتنظيم ذلك الأمر[16].

**3- أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن:**

يمكن تقسيم اللاجئين السوريين المتواجدين في الأردن إلى قسمين: قسم يعيش داخل المخيمات والقسم الآخر يعيش خارجها كما هو الحال في الدول الأخرى، وقد اتضح أن 20% من السورين يعيشون داخل المخيمات أما 80% فيعيشون خارجها، وشهدت المنطقة الحدودية الشمالية الأردنية ظرفا استثنائيا منذ بداية الأزمة السورية نتج عنه دخول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين.

وفي هذا الإطار فقد عملت مديرية شؤون اللاجئين في الأردن على تحديد الخطط الإستراتيجية وسياسات العمل المشتركة بمشاركة الوزارات ذات العلاقة والمنظمات الدولة والمحلية المعنية، ووضع خطة وطنية لاستجابة لكافة قضايا اللاجئين والمتضمنة توفير الأمن والعودة الطوعية والإقامة وإعادة التوطين والحصول على الخدمات الإنسانية والاغاثية، والعمل مع بقية الوزارات والدول المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية لتطبيق برنامج تأهيل المجتمعات المضيفة، وتطوير البني التحتية لإسكان اللاجئين وتطوير خدمات المناطق

التي يسكنون بها من خلال مشاريع المجتمع المحلي، حيث عملت على إيجاد بناء مؤسسي قادر على حماية الأشخاص اللاجئين من خلال تدريب الأجهزة الأمنية والوزارات والمنظمات على العمل مع هذه الفئة[17].

ومن ابرز مخيمات اللاجئين السورين في الأردن نذكر:

أ- **حديقة الملك عبد الله في الرمثا:** وتقع في المنطقة الشرقية من الرمثا ويقدر عدد اللاجئين بها 5 ألاف لاجئ، يعيشون في ظروف صعبة لا يستطيع الإنسان العادي التكيف معها.

ب- **مخيم سايبر:** تستخدم الحكومة الأردنية هذا المخيم لعائلات الخارجة عن القانون أي بصيغة عقوبة لهؤلاء اللاجئين ، وبهذا فقد جعلت من اللاجئ السوري محل إدانة دون أن يرتكب اي مخالفة.

ج- **مخيم الزعتري:** تم إنشاء هذا المخيم الذي يقع في مدينة المفرق في 29 جويلية 2012، وحسب الإحصائيات المقدمة من قبل مسؤولي المخيم فقد وصل عدد اللاجئين داخل المخيم في 2014 إلى 109 ألف سوري، ويتم توفير الأمن داخل المخيم بمساعدة مديرية الأمن الأردنية، وتقوم المفوضية بتقديم الدعم المادي وتوزيع الأطعمة وتقديم الخدمات الصحية داخل المخيم[18].

وفيما يخص النظام التعليمي للاجئين السورين في الأردن فقد عرفت وزارة التربية الأردنية ثلاث فئات أساسية من التعليم وهي التعليم الرسمي النظامي، والتعليم غير الرسمي غير النظامي الذي يدرس في المنازل والمراكز، بالإضافة إلى التعليم الرسمي النظامي الاستدراكي والذي يساعد الطلاب على العودة الى المدرسة بعد فترة غياب، ويلاحظ عدم قدرة الأردن على استيعاب كافة الأطفال السوريين في نظام التعليم النظامي[19].

وبالنسبة لنظام الصحي والعلاج في الفترة بين 2012 و 2014 وفرت الأردن لجميع اللاجئين السورين الرعاية الصحية، وعندما بدأت الظروف المالية تحول دون استمرار ذلك ظلت تتحمل ما يصل إلى 80% من تكلفة الرعاية، ومازالت تقدم الرعاية المجانية لقائمة من الحالات كالزيارات الروتينية لحوامل والتطعيمات وعلاج الأمراض المعدية، وبتحول الرعاية الضحية من مجانية إلى مدعومة انخفض عدد السورين القادرين على تحمل كلفة الخدمات الضحية في الأردن بمقدار النصف[20].

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فان 90% من الأسر السورية تعتمد على المعونات الخارجية في تغطية احتياجاتها اليومية، وقد أطلق برنامج الأغذية العالمي نداء لتوفير 33,4مليون دولار لتلبية الحاجات الغذائية للاجئين السوريين في الأردن، وقد قالت الناطقة باسم البرنامج في الأردن بان البرنامج يساعد 530 ألف لاجي سوري في الأردن، من خلال المساعدات الغذائية ويخط لوصول إلى مساعدة 600 ألف لاجئ سوري في الأردن.

**ثالثا: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي(تركيا، لبنان، الأردن):**

أدى استمرار تدفق اللاجئتين السوريين على دول الجوار الجغرافي إلى انعكاسات مختلفة سواء السياسية والأمنية أو الاقتصادية والاجتماعية ويمكن التطرق إلى تلك الانعكاسات فيما يلي:

**1- التداعيات السياسية والأمنية لازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي:**

**أ- التداعيات السياسية والأمنية لازمة اللاجئتين السوريين على تركيا:**

لقد ألقت أزمة اللاجئتين السوريين بظلالها على الواقع السياسي الداخلي التركي، حيث قدمت حكومة الحزب الحاكم في تركيا تسهيلات وأنشأت مخيمات للاجئتين السوريين حماية لهم من قصف طيران النظام السوري، وبذلك فقد أربكت قضية اللاجئين السوريين حزب العدالة والتنمية داخليا حيث أصبحت أغلبية المعارضة التركية تستخدم القصية من أجل انتقاد سياسات الحزب الحاكم.

كما تجددت العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني نتيجة لتدهور العلاقات التركية السورية بعد 2011، فقد تخلت سوريا عن التزاماتها لسنة 1998 بمنع حزب العمال الكردستاني من مزاولة عملياته على أراضيها، وبذلك فقد زادت العمليات العسكرية المناوئة للحكومة التركية كما نفذت عمليات إرهابية في الجنوب وحتى في انقرا واسطنبول.

**ب- التداعيات السياسية والأمنية لازمة اللاجئتين السوريين على لبنان:**

تهدد قضية اللاجئين السوريين كيان الدولة اللبنانية، فلبنان الذي عدد سكانها 4,5 مليون نسمة بات متقلا ب 2,5 مليون سوري وفلسطيني بين نازح ومقيم وعامل، بحيث أنهم سيمكثون إلى اجل غير مسمى، وبذلك فان هناك قلق من طرف اللبنانيين خاصة المسيحيين، والمعروف أن لبنان دولة تتكون من طوائف وديانات متعددة ودخول أي طارئ سكاني سيغير كل المعطيات بحيث تري إحدى الطوائف أنها مهددة من باقي الطوائف والديانات الأخرى.

وما يزيد من حدة تلك المخاوف الانهيار الذي تعيشه المؤسسات في لبنان بدءا من رئاسة الجمهورية، وتعثر المخارج السياسية والأزمة الاقتصادية وتفاقم حجم المديونية، وهناك بؤر أمنية مختلفة قد تفجر استقرار البلد في أي لحظة، كما أن النازحين السوريون والفلسطينيين يجري استغلالهم في البلدات المشبوهة أمنيا خصوصا في بلدة عرسال ومخيم عين الحلوة، ومن أخطر الآثار تلك التي تتعلق بالأثر الأمني بعدما تعاظم الاكتظاظ في السجون اللبنانية بالموقوفين السوريين في الوقت الذي تعاني السجون اللبنانية أصلا من الاكتظاظ وتداعياته المختلفة.

وفي نفس الإطار الأمني، اعتمدت قوات المعارضة السورية على حلفائها في لبنان وذلك من أجل الإغاثة والدعم اللوجيستي مثل ما فعل النظام السوري الذي يعتمد على حليفه حزب الله اللبناني، ومع ذلك فإن حجم

الدعم الفعلي الذي يمكن توفيره من شمال لبنان إلى قوات المعارضة السورية محدود لأن القوى الأمنية اللبنانية وقوات النظام السوري تتعاونان على مستوى الحدود البينية[21].

**ج- التداعيات السياسية والأمنية لازمة اللاجئين السوريين على الأردن:**

تعد أزمة اللاجئين السوريين المقيمين في المملكة الأردنية من بين الأولويات حسب مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن ديفيد شينكر، على الرغم من أن الأردن تملك خبرات سابقة في التعامل مع اللاجئين وبخاصة الفلسطينيين فان التهديد الأمني الناتج عن النزاع السوري يؤرق السلطات الأردنية.

وقد كانت الرؤية الأردنية ترتكز في إدارة النزاع السوري على أن مشكلة اللاجئين السوريين على حدودا الشمالية هي مشكلة مؤقتة بين الدولة السورية وتيارات المعارضة [22]، ومع تطور الأزمة السورية ولمواجهة التطورات العسكرية على الأرض فقد انضمت الأردن عام 2014 إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العالم ومن ثم في الشرق الأوسط، ولإحساسها بالخطر الداهم على حدودها الشمالية والشرقية لاسيما مع محافظة درعا السورية فقد بدأ قلق لدى صاحب القرار السياسي الأردني من التهديد الأمني للحدود الشمالية، وبخاصة مع وصول عدد كبير من اللاجئين السورين الذي تجاوز 1,4 مليون لاجئ في 2015 [23]، كما تجلى ذلك في العمليات التفجيرية التي قامت بها داعش في 2016 وتداعياتها على المواطن الأردني، حيث يساهم تكرار تلك العمليات في فقدان الثقة الأمنية لدى المواطن الأردني في دولته.

**2- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي:**

**أ- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السورين على تركيا:**

يعتبر التكامل الاقتصادي لجنوب تركيا وسوريا والعراق من أهم نجاحات تركيا في العقد الأخير على الرغم من انه كان لا يشكل إلا جزءا صغيرا من حجم الاقتصاد التركي، وقد أدت الأزمة السورية إلى تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجنوبية التركية، وهذا ما أدى إلى وقف تجارة كانت مزدهرة وبذلك فقد تراجعت صادرات تركيا إلى سوريا منذ 2012 إلى اقل من نصف مستواها في عام2010 [24].

لقد أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى الجنوب التركي إلى انخفاض أجور العمال بمعدل خمسة أضعاف، كما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الموجود بالمدن الحدودية، أما بالنسبة لأسعار الإيجار فقد أصبحت تشكل أزمة خانقة بالنسبة للسكان المحليون الأتراك، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في حالات عمالة الأطفال وحالات البناء العشوائي وكذا في نسب الخصوبة وتعداد السكان في المناطق التي يتواجد فيها اللاجئون

السوريون، وبالرغم من ذلك فان هناك أثار ايجابية تتمثل في تنشيط السوريين للحالة الاقتصادية في بعض المدن التركية خاصة غازي عنتاب حيث نقل العديد من السوريين ثرواتهم ومصانعهم وأموالهم إلى تركيا.

أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية فقد تسبب تزايد أعداد اللاجئين السوريين في تركيا إلى تغير في التوزيع الاثني للسكان، حيث أدى تركزهم في الجنوب إلى قلب التوازن الديمغرافي في عدة محافظات تركية وبخاصة مع تزايد نسبة العرب في محافظات كيليس، وهاتاي وماردين وسانليورنا وغازي عنتاب، تقترب من نسبة الأكراد وارتفعت نسبة المسلمين السنة في هاتاي بنسبة كبيرة بعدما كانت ذات أغلبية علوية[25].

**ب- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السورين على لبنان:**

يعد العامل الاقتصادي في لبنان عاملا مهما والذي لا يتأثر فقط بتدفق اللاجئين السورين فقط بل بحالة الجمود التي تهيمن على النشاط الاقتصادي برمته في ضوء ارتباط الاقتصاد اللبناني بدرجة كبيرة بالوضع في سوريا، فقد أدى تدفق العدد الكبير من اللاجئين السورين في لبنان إلى تأثيرات سلبية على سوق العمل حيث ازدحم باليد العاملة الرخيصة والماهرة ما أدى إلى انخفاض كبير في أجور العمال، ومن ثم تدني مستوى معيشة البنانين وبحكم العلاقات التاريخية بين البلدين فقد اتجه السوريون إلى شراء العقارات وفتح شركات ناهيك عن نقل رؤوس أموالهم إلى لبنان، ومن ثم تم التأثير على مجمل الأنشطة الاقتصادية، ووفقا لوزير الشؤون الاجتماعية اللبناني فقد تم إقامة ما يقرب من 400 شركة غير مرخصة مملوكة لسورين في سبع بلدات منذ 2013، ومنذ نهاية 2013 أفادت التقارير من أن عدد الشركات قد بلغ ألف شركة[26].

وفقا لتقرير البنك الدولي فان لبنان يحتاج إلى حوالي 2,5 مليار دولار يجب أن يوجه للاستثمار في مجالات البنية التحتية وخاصة الكهرباء والماء والنقل إلى جانب قطاعي الصحة والتعليم، ويضغط عدد اللاجئين السورين أيضا على طبيعة الموارد اللبنانية المحدودة وعلى مرافق الدولة والبنية التحتية وعلى موازنة الدولة[27].

وتبين الأرقام الانعكاسات المختلفة لازمة اللاجئين السورين فلبنان يواجه خسائر اقتصادية سنوية بسب الأزمة السورية بمعدل 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤثر أزمة اللاجئين السورين على كل القطاعات الاقتصادية اللبنانية، وعلى البنى التحتية خصوصا التعليم والبيئة و الصحة والكهرباء وعلى سبيل المثال فبسبب أزمة اللاجئين السوريين شهد لبنان زيادة قدرها 20% من تلوث الهواء و 14% زيادة في مياه الصرف الصحي ، و30% زيادة في النفايات الصلبة، كما ارتفع عد السجناء بنسبة 26%، وقد قدرت الخسائر الاقتصادية بمليارات الدولارات منذ بدء الأزمة السورية، كما تزايد عد الفراء في لبنان من جراء الأزمة السورية إلى 170 ألف شخص إضافي من يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية فان العامل الديمغرافي يعد خطرا كبيرا في مسالة تدفق اللاجئين السورين على لبنان، إذ أن الأغلبية الكبيرة من اللاجئين السورين ينتمون إلى المسلمين السنة، وقد أدى تدفق ما يقارب 1,2 مليون لاجئ حسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين آو 1,8 مليون لاجئ حسب تقديرات الحكومة اللبنانية إلى إلحاق ضرر بالغ بالتوازن الطائفي و الذي يعد شديد الحساسية في لبنان والقائم بين السنة والشيعة والمسيحيين، ويوجد حوالي نصف هذا العدد في المناطق الأكثر فقرا في لبنان وهي الشمال وادي البقاع وهي الأماكن التي لا تزال تشد توترات كبيرة بين السنة والشيعة ، أما النسبة المتبقية فهي متفرقة في شتى أنحاء جبل لبنان والجنوب[28].

**ج- التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لازمة اللاجئين السورين على الأردن:**

حسب مدير التعاون و العلاقات الخارجية في المفوضية السامية للاجئين فان أزمة اللاجئين السورين في الأردن قد تسببت في الضغط الكبير الذي طال مختلف قطاعات الحياة، من حيث البنى التحتية والكهرباء والطاقة والمياه والصحة والتعليم وهذا ما أدى إلى مزاحمة الفرد الأردني فيها، وقد شدد على أن ذلك ليس من مسؤولية الأردن وحده وإنما مسؤولية المجتمع الدولي[29].

كما كان لازمة اللاجئين السورين في الأردن تأثير على الميزان التجاري الأردني فقد زادت الواردات لتلبية الاقتصاديات المصاحبة لزيادة عد السكان، كما أن الصادرات قد انخفضت بسب فقدان مسار الصادرات نحو أوروبا والبلدان الأخرى والذي كانت فيه سوريا طريق المعبر.

أما في القطاع المصرفي فقد أوضح الخبير المالي "عمار حسن" أن الاستثمارات السورية كان لها نتائجها على هذا القطاع من خلال تنشيط حركة السحب والإيداع والقروض والفوائد المرتبطة بأنشطة تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى أن كافة المنشآت السورية لاسيما الكبيرة والمتوسطة تملك حسابات مصرفية في المصارف الأردنية[30].

كما أظهرت وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات المباشرة الدولية والعربية والمحلية التي تم التبرع بها للاجئين السورين العينية منها والنقدية بلغ 187,5 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي المساعدات المقدمة لحكومة مباشرة 24 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه.

وفيما يخص الانعكاسات الاجتماعية فقد أدت أزمة اللاجئين السورين إلى إضعاف قدرة الحكومة الأردنية على تقديم وتلبية احتياجات شعبها، وأسهمت في تعثر امن واستقرار المنطقة الشمالية للأردن ، كما أن المجتمعات المحلية الشمالية أصبحت تشعر بالاستياء والظلم والإقصاء وهذا ما يهدد الأمن المجتمعي والاستقرار

في الشمال، وبذلك فان تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبءً كبيرا على المجتمع الأردني والذي هو في الأصل يعاني من ضعف الخدمات الاجتماعية و لاقتصادية والبنى التحتية والخدمات[31].

**خاتمة:**

يعيش اللاجئون السوريون في دول الجوار الجغرافي أوضاعا مأساوية على الرغم من المجهودات التي تبذلها تلك الدول محليا (السلطات والمنظمات غير الحكومية)، أو دوليا من خلال المنظمات الدولية المهتمة بشؤون اللاجئين، فاستمرار الأزمة السورية والتدفق المتزايد للاجئين وتزايد حاجياتهم وعدم وضوح الرؤية فيما يخص مستقبلهم، كل ذلك جعل من أزمة اللاجئين السوريين أهم قضية إنسانية مطروحة على المستوى الدولي.

وقد انعكست تلك الأزمة على دول الجوار الجغرافي في عدة مستويات، في المستوى الأمني والسياسي فقد خلفت حالة من الخوف والشعور باللاامن، خاصة مع استمرار الصراع في سوريا وإمكانية انتقال الجماعات المسلحة عبر الحدود في صفوف اللاجئين نحو الدول المضيفة، وبالتالي انتشار العمليات الإرهابية والاتجار بالأسلحة وهذا ما يهدد الأمن القومي لتك الدول.

كما انعكست أزمة اللاجئين السوريين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة من حيث العمالة ومنافسة اليد العاملة المحلية، وارتفاع إيجارات السكنات ومنافسة السكان المحليين في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، بالإضافة إلى المشكلة الأساسية والحساسة والمتمثلة في تهديد الكيان القومي للدول والإخلال بالتوازنات العرقية والدينية في الدول المضيفة .

**الهوامش:**

1- ابن منظور ، **لسان العرب**.المجلد الأول ، لبنان:دار صادر ،1994،ص125.

2- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية** . الجزء5،ط1،بيروت:المؤسسة العربية لدراسات و النشر،1999،ص467.

3- برهان امر الله ،**حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**.القاهرة: دار النهضة العربية،1982، ص443

4- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين المؤرخة في 28 جويلية 1951 ، المادة 1 .

5- اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 أوت 1949، المادة 45 .

6-الإتفاقية الخاصة بمشاكل اللاجئين في إفريقيا ، المادة 1 متاح على الموقع: http://hrlibrary.umn.edu/arab

7- سورة التوبة: الآية 6.

8- حازم صباح احميدة، أزمة النازحين في العراق التحديات والأفاق المستقبلية،**المجلة السياسية الدولية**. العراق، ص264.

9- محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، **أكاديمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية**.العدد 17، جانفي 2017، ص 164.

10- اوتيوت اورخان،"وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع النتائج المقترحات"، **مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية**. في الموقع: https://www.alsouria.net/content

11- ناصر الغزالي،**النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان،الأردن،تركيا،العراق،مصر)**.سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،2012 ، ص47.

12- هادي الشيب، سميرة ناصري،"مسالة اللاجئين بن الحل القانوني والواقع السياسي:اللاجئين الفلسطينين والسوريين نموذجا"، **المركز الديمقراطي العربي**.في الموقع: https://democraticac.de/?p=43839

13- ناصر الغزالي، مرجع سابق،ص47.

14- المرجع نفسه، ص31.

15- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، **مستجدات الاستجابة الاقليمية للاجئين السوريين في لبنان الاردن تركيا العراق مصر**. في الموقع: https://www.unhcr.org/ar/syrian/refugees

16- ناصر الغزالي ، مرجع سابق ،ص36.

17- وضاح محمود الحمود،**أوضاع اللاجئين في الملكة الأردنية الهاشمية**.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية،2015،ص25.

18- اوتيوت اورخان، مرجع سابق.

19- شيلي كالبرتسون، لؤي كونستانت، **تعليم الأطفال اللاجئين السورين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن**. كاليفورنيا:مؤسسة راند، 2015،ص 21.

20- اكانكشا باند، "الوقوف مع اللاجئين: مساعدة الأردن على تقديم الخدمات الصحية لاجئين السوريين"، **البنك الدولي**. في الموقع: http://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/standing-withrefugees-helping-jordan-provision-health-services-syrian-refugees

21- بول سالم، **لبنان والأزمة السورية : تداعيات ومخاطر**. مركز كارنجي لشرق الأوسط، ديسمبر 2012. في الموقع: https://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324

22- ilham younes,la jordonie face a la crise syrienne, dans le site ; https://www.lesclesdumoyenorient.com/La-Jordanie-face-a-la-crise-syrienne

23- جمال الشلبي،" اثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية على الأمن القومي الاردني"،**دفاتر السياسة والقانون**.العدد17،جوان 2017، ص203.

24- سونر جاغايتان ،"الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة".**معهد واشنطن**، في الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-war-affecting-turkey-in-unexpected-ways

25- سونر جاغايتاي، مايا لكن، "اللاجئون السوريون في تركيا".**معهد واشنطن**، في الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrian-refugees-in-turkey

26- وليد صافي ، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على البلدان المضيفة"، في الموقع: https://archive.anbaaonline.com/?p=452668

27- صفيناز محمد احمد،"غياب المسؤولية الدولية : تأثير أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**. في الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/3613.aspx

28- محمد حمدي ابو قاسم،" ديمغرافية المتحركة أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار"، في الموقع: http://araa.sa/index.php?view=article&id=3421:2015-08-02-13-33-44&Itemid=172&option=com_content

29- حسين التريود، " ازمة اللجوء السوري:1.5 مليون لاجئ يثقلون كاهل الأردن اقتصاديا واجتماعيا"، في الموقع: https://alghad.com/أزمة-اللجوء-السوري-1-5-مليون-لاجئ-يثقلون

30- محمود الكيلاني، "هجرة الاقتصاد السوري:انعكاس ايجابي على الأردن"،في الموقع: https://www.noonpost.com/

31– معاذ فريحات، "أزمة اللاجئين السوريين: مخاطر و فرص"، في الموقع: https://arij.net/daily/معاذ-فريحات-ازمة-اللاجئين-السوريين-في